تحت المجهر

alharmal@hotmail.com
twitter@al7armal
سعد فهد الحرمل

بطلنا محنا لاعبين

جملة طالما سمعناها عندما كنا أطفالا أو ربما قلناها حينما لا تأتي أمور اللعب على هوانا وقد تسبقها أحيانا عبارة «عيده عيده» والتي نطلب من خلالها إعادة اللعب حينما تأتي رياح اللعب بما لا تشتهي سفننا، وقد نلجأ للخيار الأصعب: «بطّلنا» ونلوح به وهو آخر الحلول حينما يقابل طلب الإعادة بالرفض وهو الامتناع عن اللعب لتخريب اللعبة على الجميع وإفساد المتعة بأنانية متناهية.

هذا هو حال حكومتنا ومستشاريها، سواء المعينون أو ممن استقطبتهم من النواب بطريقتها الخاصة، فبعد ان تم تعديل الدوائر الى خمس في العام 2006 قامت الحكومة عامدة بتقسيم الدوائر الى خمس بشكل يفتقر إلى العدالة واستخدمت دهاءها في ذلك من اجل إيصال أكبر عدد من حلفائها سواء من خلال أعداد الناخبين أو المناطق المختارة ضمن كل دائرة، وبالفعل تم حل مجلس 2006 لتتم الدعوة إلى الانتخاب على أساس الدوائر الخمس ليأتي مجلس 2008 إلا انه لم يكن على مستوى طموح الحكومة، رغم وجود عدد لا بأس به من حلفائها فرفعت الحكومة كتابا بعدم التعاون بسبب كثرة الاستجوابات ليتم حله فيأتي بعده مجلس 2009 الذي تضمن قضية الإيداعات المليونية والذي تم حله وبإرادة شعبية هذه المرة، ليأتي مجلس 2012 والذي كان كارثة من وجهة نظر الحكومة، فبعد الإيداعات المليونية والتي دوت أصداؤها في أرجاء البلاد جاء رد الشعب حاسما وبأغلبية تعارض الحكومة في نهجها السابق بيد أن ذلك لم يرض الحكومة التي لم تأل جهدا في البحث عن مخرج لها من ذلك المأزق خاصة أنها، أي الحكومة، لاتقوى على الصمود أمام مجلس كهذا.

وبالفعل لم تجد الحكومة من تطبيق مبدأ «بطّلنا» والتوقف عن اللعب كون النتيجة ليست في صالحها ولكن سبب الحل هذه المرة كان الأغرب في تاريخ الحياة الديموقراطية بالكويت ان لم يكن بالعالم، ذلك ان افترضنا حسن النية وذلك من خلال الطعن بمرسوم حل مجلس 2009 لتدب الحياة بالمجلس المنحل 2009 ويتم إبطال مجلس 2012، ورغم ذلك كله ارتضى الشعب والمعارضة الاختصام للدستور والذي أعاد الأمور إلى نصابها إلا أن مستشاري الحكومة ودهاتها لم يقبلوا بذلك كونهم يعلمون انه بالعودة إلى الانتخابات سيأتي الشعب بمجلس أقوى من سابقه المبطل، عندها تعالت أصوات البعض لتطالب بالصوت الواحد، معللين مطالبهم تلك بمبررات كحقوق الأقليات وأن الانتخابات في العالم اجمع هي بصوت واحد، وهي أمور بجانب كونها غير صحيحة إلا أنها تتعارض مع الديموقراطية وهي حكم الأغلبية الذي طالما تشدقوا به في مجلس 2009 إلا إذا كانت الحكومة ترغب في تطبيق نظام «الكوتا» للأقليات في الدوائر فهذا شيء آخر، وهذا غير دستوري ويتعارض مع الديموقراطية أيضا، أما نظام الانتخاب بالصوت الواحد فهو غالبا يتم في الانتخابات الرئاسية كما أن أنظمة الانتخابات في العالم متعددة ومختلفة حسب طبيعة كل دولة ولا يلزمنا التقيد بأحد منها، فهناك نظام الصوت والواحد والصوتين ونظام القوائم النسبية وغيرها، بالإضافة إلى أن نظام الصوت الواحد يعتبر معيبا كونه لا يعبر عن غالبية الدائرة ولا يمثلها بصورة حقيقية، فضلا عن انه يسهم في تمزيق المجتمع وزيادة الفئوية والطائفية القبلية وهو ما يتعارض مع هدف الحكومة المعلن وسببها في ذلك التعديل.

ختاما: برغم قناعتي المطلقة بعدم دستورية تعديل قانون الانتخاب في ظل غياب المجلس إلا أن ما يجعلني أزداد قناعة هو تدخل السلطة التنفيذية في اختيار من يراقبها من خلال التدخل في تشكيل السلطة الرقابية وآلية وصولها للبرلمان وهو ما يثير الشبهات حول البرلمان المقبل والذي يجعل منه سلطة بفتح السين بدلا من ضمها... وعليه نقول لكم «بطلنا محنا منتخبين».

إشراقة متجددة

salanzi@gmail.com
@sultanAlanzi
سلطان شفاقة العنزي

ضميري في السجن

اسمح لي يا مسلم البراك، فأنت لست في السجن، فأنا المسجون منذ سنين، لا شخصك الكريم، انا المواطن البسيط، انا رب العائلة الكبيرة التي ضاقت بها شقق الايجار ومازال ينتظر دوره في الاسكان منذ 10 سنين! انا الام التي تعمل في النهار وتربي وتدرس وتهذب اطفالها في المساء، فلا راحة ولا استجمام! انا الابن الجامعي الذي يدرس في جامعة متهالكة ويحلم بمدينة جامعية مبنية من سراب! انا الابنة المتفوقة في الثانوية والتي لا تعلم ان كانت ستدرس في جامعة ام ستكون من ضحايا ازمة القبول! انا الابن الصغير الذي يدرس في المدارس الخاصة مع ابناء كبار المسؤولين في وزارة التربية، فما اجملها من شهادة بفشل التعليم الحكومي في بلدي! انا الطفل الذي اذا مرض اخذه والداه الى مستشفى خاص فأصبحت الصحة الحكومية كابوسا لا اتمنى لقاءه!

اسمح لي يا «بوحمود»، فأنت لست في السجن، بل نحن المسجونون في دوامة الخلل، نحن الشعب الذي وقف مع حكومته في اشد محناتها اثناء الغزو الغاشم، فكافأتنا الحكومة بحل المجالس وتخويف الشرفاء واعتقال الاحرار، فانخفض مؤشر الحرية في بلدي، وبالمقابل ارتفع مؤشر الفساد، فاختفت مظاهر التنمية (مع ميزانيتها الضخمة)، وتلاشت احلام المدن السكنية والصحية والجامعية والمراكز المالية، وأصبحت اخبارنا مليئة بتسرب الغاز وتسمم المياه وانتشار الامراض وتلوث الهواء! وانتهى زمن الثقافة والسياحة والادب والفن والرياضة، وبدأ زمن التخوين والتشكيك والشتم والتنابز بالالقاب.

اسمح لي يا «بوحمود»، فأنا سبب كل ما سبق! انا من صوت لنائب غير صالح بسبب انه من قبيلتي، انا من صوت لنائب غير صالح لانه من طائفتي، انا من صوت لنائب غير صالح لانه من فئتي! اعذرني يا «بوحمود»، فنحن من تقاعسنا عن محاسبة الحكومة لسنوات طويلة حتى اعتادت على سكوتنا وامنت ردة فعلنا، اسمح لي يا «بوحمود»، فأنا المسجون وليس انت، فهل من كفيل يخرجني من سجني؟ والله ولي التوفيق.

الحرف 29

Waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

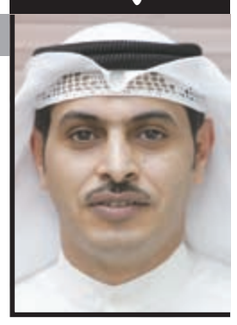

يولد.. ليموت

لأول مرة ومنذ اشهر يخرج تصريح من الحكومة يمكن ان نقول إنه الاثبات الوحيد المتوافر على ان لدينا حكومة تؤمن بدولة المؤسسات بعد ان كنا قد فقدنا الامل نهائيا، والتصريح الذي اقصده هو تصريح وزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله امس عندما قال: «المقاطعة حق لمن يريد ذلك ولكن في المقابل ايضا المشاركة في الانتخابات حق للمشاركين»، هذا التصريح الحيادي لم نعهده سابقا من اي من حكوماتنا، واعتبره دلالة ولو شفوية على حيادية الحكومة في التعامل مع هذه الانتخابات.

□ □ □

أما الجزء الآخر من حديث العبدالله حول «تفاؤله» بهذه الانتخابات، فأعتقد انه تفاؤل لا يوجد له مبرر على الاطلاق، ذلك ان هذه الانتخابات تجري في ظروف استثنائية غير مسبوقة في تاريخ الكويت السياسي بأكمله، وحتى غلق باب الترشيح لا يمكننا ابدا الحكم على شكل المجلس المقبل، والذي سيكون ـ وبحسب تصوري ـ مجلسا بصاما بالعشرة او مجلسا ولد ليموت في غضون شهرين.

□ □ □

مرشحو اليوم الاول، بعضهم ـ وهم قلة ـ دخلوا من منطلق ايمان سياسي بمواقفهم المعلنة، لكن البعض الآخر اعتقد ان منهم من لا يصلح لخوض انتخابات مدرسية، لكن أليس هذا ما تريدونه؟

□ □ □

كما قلت بالامس خوض الانتخابات من عدمه قرار سياسي بالنسبة للمرشحين، اما خيار المقاطعة والمشاركة فقرار شخصي بحت للناخبين، لذا اعتقد ان نسبة المشاركة في هذه الانتخابات «العجيبة» ستبلغ الـ 50٪.

ريميات

reemw25@hotmail.com
ريم الوقيان

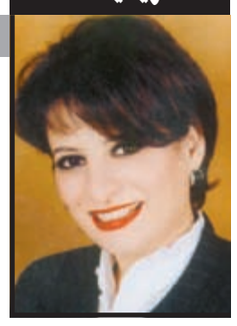

دقت الساعة

إعصار ساندي الذي ضرب أجزاء من المدن الأميركية كان الأسوأ مناخيا، لكنني أعتبره مفيدا لنا كي نتعلم كيف يتم التعامل مع الكوارث، فهل لدينا جهاز يتعامل مع الكوارث إذا حدثت لا سمح الله؟ الجواب لدى المسؤولين في الحكومة أو الحكومات المتعاقبة وكذلك الجواب لدى أعضاء مجلس الأمة والمجلس البلدي.

□ □ □

الكوارث ليست فقط مناخية، هناك كوارث اقتصادية واجتماعية وسياسية فمثلا مسألة الفوائد المركبة على القروض تعتبر كارثة وهي تتفاقم، فهل هناك مستشار مالي واقتصادي يبين لأصحاب القرار مدى خطورة أن يكون راتب مواطن 1000 دينار وبسبب الفوائد على قرضه يتسلم صافي الراتب 450 دينارا كيف يعيش ومن أين؟ الحل سهل جدا وهو شراء أصل الدين من البنوك ودعم البنوك بنسب محددة من الودائع.. شفتوا شلون الحل سهل؟ أما البورصة أو سوق الأوراق المالية فعلى الحكومة أن تتدخل ليس لدعم السهم بل لتعويض صغار المستثمرين أولا وبعدها شطب كل شركة تداولاتها ورقية فقط ومستندية.. شفتوا شلون الحل سهل؟

□ □ □

الكوارث ليست فقط مناخية، هناك كوارث اجتماعية مثل زيادة نسب الطلاق وزيادة عزوف الشباب عن الزواج والعنف بين الشباب والعنف الأسري والفتن والمخدرات فكلها كوارث وحلها ليس بالقانون فقط وإنما بالتوعية فأين وزارة الإعلام وأجهزتها الجبارة من هذه الأمور؟ وأين وزارة الشؤون وأين التوعية الأمنية؟

□ □ □

وأيضا الكوارث ليست فقط مناخية، هناك كوارث سياسية تبدأ باسم التغيير وتنتهي بالضياع والنزاعات، فهل بالفعل ما حدث في مصر المحروسة من تغيير وعدم نقل السلطة بالشكل السلمي كان للأفضل؟ اليوم نرى مصر غير مصر التي نعرفها مع الأسف الشديد، اليوم نرى مصر خارجيا مهلهلة ضعيفة ترتمي بأحضان عدوها كي يبقى من يبقى من في السلطة، الثورات أصبحت كوارث على بلدانها وشعوبها فلا تونس استفادت ولا مصر ولا حتى ليبيا واليمن وأصبح الصراع حول من يكون بأعلى هرم السلطة ونسوا حتى الشباب الذين أرادوا التغيير للأفضل بل وصعدوا على أكتافهم، هذه هي نتيجة أي حراك شعبي تسيره الصيحات.. إنها نتيجة حتمية لأي حراك به شباب يغرر بهم للوصول إلى الغاية حتى لو كان الوصول على حساب وطن بأكمله.

● **من الفريه**: دقت الساعة، ودق معها جرس الذهاب إلى العمل، العمل من أجل الكويت لا من أجل كراسي وحصانة.. نعم دقت ساعة رد الجميل للكويت الحبيبة، ردوا التحية لربان السفينة ولولي الأمر صاحب السمو الأمير حفظه الله، ردوا التحية بالمشاركة في الانتخابات، فالكويت مليئة بالكفاءات وليس البرلمان حكرا على أحد.. سأشارك لأنني مقتنعة انه الصح سأشارك لأنني على يقين بأن الشباب فيهم البركة، لن أقاطع واحرم نفسي من حق كفله لي الدستور، سأعطي صوتي للقوي الأمين حتى ان كان عمره ثلاثين عاما، لن انظر لاسمه بل إلى برنامجه ويكفي انه.. كويتي.

رأي

مطلق الوهيدة

صوتان أو دائرتان.. خير الأمور أوسطها

نرى كما ترى الأغلبية الصامتة من الشعب الكويتي الكريم ما وصلت إليه الأمور التي لم يتعوّد عليها ودخلت عليه من بلدان وشعوب سادها شطر من الظلم والحرمان من الثروات التي وهبها الله لبلدانهم والضيق والتضييق على مفكريها ومثقفيها وشعوبها أيضا من النواحي الديموقراطية والحرية ونهب لمواردها المالية التي لو أحسن استعمالها لأطفئت الثورات الشعبية وغطت حاجاتها الفردية، ولكن قدر الله وما شاء فعل، أما نحن في الكويت فنختلف اختلافا كبيرا عن هذا وذاك، فالثروة عندنا كبيرة تغطي الكثير من التقصير، كما ان الحجم السكاني والجغرافي صغير ولا يكلف الكثير من الجهد والمال مع توافر التواصل الاجتماعي والتداول الفكري والحوار السلمي، ونحن هنا لا نبرئ أنفسنا ولا الآخرين من أنه لا توجد عندنا عبارات أو لفظيات تجعل البعض يتشدد في حدة المواقف فالمثل يقول «راعي الكلام اللين غلب راع الحق البين» ولا يعني ذلك ان نعفي الحكومة التي يبني عليها الشعب آماله حاضرا ومستقبلا كما مضى أيضا.

ولم نتعود على أي تصلب في المواقف كما فعل بعض الأطراف التي أصابها الغبن من بعض المسؤولين حتى وصلت الأمور الى الشدة والتشدد اللذين انعكست آثارهما على الأغلبية الصامتة والمخلصة للنظام وأهل الكويت وخصوصا المؤسسين لهذه البلاد التي نتمتع في كنفها ولا يجحد ذلك، لا سمح الله إلا معدوم الضمير وجاحد النعم.

ومن هذا المنطلق والمفهومية وبعد ما أحسسناه ولمسناه من الشريحة الكبرى من الشعب الكويتي لجميع شرائحه الاجتماعية عائليا أو عشائريا ولم يعترض على ما سمعناه منهم إلا من فئات قليلة بعض منها يريد ان يحقق مآربه الضيقة والبعض الآخر يريد ان تكثر البلبلة والفتنة والجدال وقلت الأفعال نود ان نقترح ما يلي:

● أن يشملنا صاحب القلب الكبير صاحب السمو الأمير المفدى بالعطف الذي عودنا عليه هو وحكام الكويت الأكارم لرفع آلة التصويت من واحد الى اثنين حتى يتسنى لأبنائه متسع من المشاركة ورفع الإحراج عن كاهلهم خصوصا أن الشعب الكويتي بجميع شرائحه مرتبط بعلاقات اجتماعية وتواصل على مر السنين والصوتان يعطيان مجالا للشرائح والفئات صغيرة الحجم كما يعطيان للفئات الأخرى مجالا أوسع للحركة والتداول أيضا.

● وضع البلاد وتقسيمها الى دائرتين بنسب متساوية من الناخبين حسب الجداول الانتخابية أو الحروف الأبجدية وتخصيص لكل منها 25 عضوا وترفع آلة التصويت الى ثلاثة وهنا تتحقق العدالة من الناحية العددية، واعطاء مجال أكبر للفئات الصغيرة والكبيرة ومنحها الفرصة والأمل، وهنا يتحقق المثل الذي يقول «لا غالب ولا مغلوب».

ونحن نعلم ان النظام العالمي في الدول الديموقراطية التي نحن جزء منها دائما يؤخذ بالصوت الواحد فيها ولكن الدوائر الانتخابية بها لا يزيد عدد الناخبين في كل منها عن الآخر أكثر من 16٪ ولكن نحن نرى ان بعض الدوائر عندنا تزيد نسبة المصوتين فيها على 300٪ وهذا خلل في ميزان العدل والعدالة الذي تحرص الحكومة على تحقيقه والأخذ به وليس عندنا شك في ذلك، وهناك طرق أخرى تحقق آمال هذه الأغلبية الصامتة ولا تحرج مواقفهم التي دائما تساند الحكومة ولا تعطي مجالا لأصحاب التبرير والمبررات بأن يجذبوا أو يستجذبوا عواطف الذين احتارت عقولهم بين هذه وتلك، فالوضع الإقليمي يا سادة يحتاج منكم الى التفاهم على الحد الأدنى من الوسطية الى القاسم المشترك وهذا ليس تراجعا بالمواقف بل هو ما تفرضه شرائع العقل والتعقل عند الأكابر أمثالكم.

محلك سر

nermin_alhoti@hotmail.com
د.نرمين الحوطي

«Antibiotic»

تمر على الإنسان مواقف في حياته قد تكون له عبرة لواقعه العام ومن الممكن أن تقدم له حلولا جذرية لقضايا عامة.

وقبل التطرق لقضيتنا وحلولها دعونا نذكركم بموقف حدث لنا أتت منه فكرة «مضاد حيوي» عنوان مقالتنا: مع بدايات الأسبوع وتكبيرات صلاة العيد أصيبت احدى صديقاتي الأعزاء «بكيس دهني» ما بين الرقبة والعمود الفقري وأدخلت إلى المستشفى، في بادئ الأمر اجتمع الاطباء على أن يقوموا بإجراء عملية جراحية لاستئصال ذلك الكيس الذي يجمع الكثير من النفايات المضرة للجسم وتعارضت الآراء لخطورة العملية بسبب موقع الكيس في منطقة ما بين الجسم والرأس، وحفاظا على سلامة صديقتي اقترح أحد الأطباء بأن تعالج من خلال جرعات مكثفة من «المضاد الحيوي».

وبعد استقرار القرار الطبي بدخول صديقتي إلى العناية المركزة وإعطائها المضاد الحيوي وكنت ملازمة لها طوال فترة العلاج، تبادلت أطراف الحديث مع عدد من الممرضات وبعض الأطباء لأخذ بعض المعلومات عن الحالة وكيفية إصابتها بذلك البلاء وما مدى مفعول المضاد الحيوي للقضاء على الكيس الدهني، وكانت الردود المجابة على اسئلتي تجعلني أفكر في واقعنا العام، ومن هنا تبدأ قضيتنا مصاحبة لحلولها فما أصيبت به صديقتي مثل ما أصيب به مجتمعنا من كائنات دخيلة تقوم بمحاربة الكائنات البناءة.

ما ابتليت به صديقتي ما هو إلا سائل من الجراثيم الملوثة سرى في الجسم إلى أن وجد مكانا فارغا في جسمها تجمع به وأصبح كيسا يهدد حياتها بالخطر، وهذا الوصف والتشخيص يشابه ما يحدث في مجتمعنا.. كائنات تهدم وتسير في المجتمع بحثا عن بؤرة من الفراغ تنصب به وتتجمع لتكون بؤرة فساد تفسد المجتمع ككل وتهدد كيانه بالخطر، تلك هي القضية أما حلولها فقد وجد الطب لها الحلول وهو «المضاد الحيوي» الذي قام بدوره بمحاربة تلك الكائنات الهدامة والقضاء عليها والحفاظ على روح الإنسان وصحته، واليوم علينا أن نبحث عن مضاد حيوي لقتل تلك الكائنات الهدامة التي تريد أن تهدم مجتمعنا، فهل نقدر على ذلك؟

كلمة وما تنرد: من كلمة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه ـ 2012/10/19: «لقد تابعت كما تابعتم ما شاهدته ديرتنا الحبيبة في الآونة الأخيرة من أحداث كانت ومازالت مبعث حزن وألم وقلق شديد لي ولكم جميعا بغير شك، أقول حزنا مما أراه من نظر فتنة هوجاء توشك أن تعثر بوطننا وتقضي على وحدتنا وتشوه هويتنا وتمزق مجتمعنا».